

## دائرة الشر

تتبع الظواهر التي يدرسها علم النفس الجنائي من طبيعة الجريمة بحد ذاتها من حيث أسسها النفسية والاجتماعية والبيولوجية، إذ يصعب أحيانا إعطاء تفسير جنائي لجميع حالات الجنوح، فتكون بالتالي مححفة في حق الحالات السيكوباتية المرضية، لذا ركز على فهم الظواهر العلمية أولا، ثم بمعاملة الأفراد المتورطين في الجرائم ثانيا. فبرزت بالضرورة عدة أسئلة عن أسباب الجريمة وأفضل طرق تحديدها، ومن هم أبرز من ناقشوها وكتبوا في شأنها، وهل هي في انخفاض أم في تزايد مستمر، وعن الكيفية التي يتداخل فيها ما هو نفسي وما هو اجتماعي وقضائي في تحليل الظاهرة؟. حيث أن الجريمة لا تزال تحتفظ بطابع التفرد عند علماء النفس، فوجب دمج المعلومات من كافة العلوم المعنية بغية تقديم الجوانب الموضوعية لعلم الجريمة والعدالة الجنائية أولا، ثم الوقوف على نشأة علم الجريمة وأهم النظريات المفسرة للجريمة ثانيا، من حيث أنواعها كالجريمة الطرقية، وشغب الملاعب، والقتل، وخنوح الأحداث، وجرائم كبار السن، وجرائم ذوي الياقات البيضاء وما إلى غير ذلك ...

## الانحراف والجنوح والجريمة:

الانحراف هو مصطلح يستخدم بقوة أحيانا لشرح ووصف الجنوح ومن بين التعريفات التي تطرقت لهذا الموضوع (*Becker*)، حيث اعتبر أن الانحراف يتعلق بالأفراد الذين يجيدون عن القاعدة الاجتماعية، وبالتالي تم تقديم دراسات بهذا الصدد على الانحراف لتساهم بشكل كبير في فهم جنوح الأحداث، من بين هذه الدراسات تلك التي تضع الفرد في السياق الاجتماعي له، بحيث يميل في بعض الأحيان إلى إلقاء المسؤولية على المجتمع بدلا من مسؤولية الفرد، كما أكدوا أيضا على وصمة العار ووضع العلامات أي الوصم الاجتماعي للجنوح، لأنه يغطي الأعمال المنحرفة التي تم سردها في القانون الجنائي، فالانحراف يتصل بالأعمال الموسوم بها أو المعترف بها من قبل مجموعة اجتماعية، دون الإشارة إلى القانون والعدالة الاجتماعية.

يرتكب الانحراف من قبل فرد أو جماعة، ويقع في أي وقت من الأوقات على هامش قواعد

وعادات المجتمع الذي يتم التوافق عليها، فالانحراف إذن يشير إلى فكرة أو قاعدة اجتماعية أو أخلاقية وخصوصية تكون قابلة للتطوير.

فدراسة الجريمة إذن تحتاج إلى إيلاء الاهتمام لعدة عوامل، والواقع أن الحقائق المدونة والمدرجة من قبل الشرطة والدرك لم تضع كل الحالات التي لا تدل على الجريمة بحذاتها وذلك من خلال الدراسات الاستقصائية التي تشير إلى الجريمة المصرح بها، في حين تكون أقل اعتماداً لها في حالة السرقة على سبيل المثال، وما لهذه الأخيرة من تأثير على المجتمع التي تحدث فيه، والتي قد ترغب بعد ذلك لزيادة استخدام العقوبات.

فالجريمة تمثل عند دوركايم :

"كل عمل ينص عليه القانون والذي يؤدي إلى فرض عقوبة من سلطة أعلى"

لقد ساوى هذا التعريف بين القانون الجنائي وبين الفعل الإجرامي، إذ هناك فرق بين النهج القانوني والنفسي للجريمة، وإتباع النهج الاجتماعي، والواقع.

ووفقاً لهذا الأخير، يمكن اعتبار الفعل "علم الإجرام" يقدم دراسة متعددة التخصصات على الجريمة:

يتعلق الأمر هنا بخبراء من القانون وعلم النفس والطب النفسي وعلماء الاجتماع والتحليلات الاقتصادية والسياسية، والتي أجريت اليوم لتقديم نظري إضافي لفهم الجريمة. إذ غالباً ما يتم تحليل الظاهرة الإجرامية؛ من الجريمة والمخالفة والجرم والضحية والردود القانونية والاجتماعية. كما يعتبر هدف الجريمة النفسي هو معرفة وفهم السلوك المنحرف وطريقة التنفيذ، وتطوير العمليات النفسية والعمليات المتتالية التي تؤدي إلى السلوك المنحرف والذي يدخل تحت طائلة العلاج والوقاية.

### دراسة أشكال وأهمية الفعل الإجرامي:

للتقرب أكثر من الجريمة ومشاكلها لابد من بدل مجهود شامل للفهم وفقاً لنموذج نفسي واجتماعي، فالمكونات البيولوجية تدمج لتحليل العناصر الجينية الكيميائية العصبية، بارتباطها مع العنصر النفسي، والذي يتضمن عدة مشاكل شخصية من حيث التفاعلات في الأسرة ومع الأقران

وحالات عديدة مختلفة، كل هذه التفسيرات ترتبط من خلال المكونات الاجتماعية التي تضم العوامل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، فكل نهج متعدد التخصصات للإجرام يصطدم بمسألة الأسلوب، ومنه فإنها تتطلب العلوم القانونية والاجتماعية الإجرامية النفسية، والتصورات والأساليب ابتداء من العلوم الإنسانية والقانون والفلسفة..

ان المناهج المتناولة لعلم الإجرام مختلفة باختلاف الباحثين فيه، إذ أن معظم الناس لا يعرفون سوى المظاهر الأكثر توسطاً، مع التركيز على فهم الجريمة ومرتكبها ووسائل الوقاية من الانحراف، لذا فإن علم الإجرام يعالج جميع موضوعاتها (الجريمة والجاني) والردود عليها، كما أن علم الإجرام يطور الأساليب التي تقوم بتحليل خطر تكرار المخاطر..

فعلم الاجتماع القانوني يبقى حسب تعريف *Jacques Faget* ينشغل بتحليل ظاهرة إنتاج التشريعات لدراسة الحقيقة، كدراسة النصوص القانونية ووظيفة القانون في المجتمع بمعنى أوسع للقانون ووسائل التنظيم القانوني البديلة، في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية، التي تتعلق بدراسة وتحليل السلوكيات في جزئيتها، لكنها تنظم أيضاً الانضباط المطبق الذي تشكلت بموجبه المعرفة للاستخدام من قبل الآخرين خاصة المحاكم في وظيفتها، الشرطة، الخدمات التربوية.

### الأنشطة الإجرامية:

لمعرفة الأنشطة الإجرامية لا بد من التخمين في القواسم المشتركة، بغية المساهمة في تحسين الاختبار النفسي لمرتكب الجريمة والضحية، إضافة إلى اختبار المقابلة ومراقبة الضحية، مساعدة الضحية، تضمين شهادة الأطفال والمراهقين، والمعالجة النفسية للمنحرفين، وأيضاً تقديم المساعدة للسجناء والأشخاص المخلى سبيلهم.

وهذه عدة مشاكل مترابطة فيما بينها على الشكل التالي:

- الجنوح، التصور للجريمة، أهم عوامل الخطر والحماية، المؤسسات القانونية والجنائية ووضعية السجناء؛
- جنوح الأحداث القاصرين، وتطوراتها، برامج إعادة الإدماج المتابعة المفتوحة والمغلقة، الحذر من العنف

## النتائج:

- الإساءة للأطفال والأسرة، العنف المختلط، الصراع المتعلق بحق حضانة الأطفال؛
  - المنحرفين والمجرمين، العوامل والعمليات الإجرامية للحذر، العودة لارتكاب الجريمة، فعالية العقاب، المعالجة النفسية وأنواع الانحراف (مكتسب، عنيف، جنسي،...)
- فعلم "علم النفس الإجرامي" إذن يقوم بالتنسيق مع العديد من الخبراء حتى يكون في شموليته ومنهم القضاة، ورجال الدرك، الشرطة، المحامين، المرشدين الاجتماعيين، المرشدين التربويين والاجتماعيين.

فبعض علماء الإجرام يجمعون وظيفة جانبية تكون غالباً مكملية لعمل عالم النفس، إذ يعتبر دور عالم الإجرام هو ربط الأحداث والمعلومات المعززة لتشخيص المنحرف أو المجرم. أما مهمة عالم النفس فهي جمع معلومات بواسطة الشرطة القانونية عن مكان الجريمة وكل المعلومات المتعلقة بكل الجرائم من نفس الطبيعة التي ارتكبت في العالم، بغية إنشاء صورة آلية عن شخصية المجرم.

استهل جان جاك روسو كتابه المشهور إميل بجملة تلخص فلسفته كلها:

"ليس في ما يخرج من يد الخالق إلا الخير، ويفسد كل شيء بين أيدي

البشر".

وما أراد قوله هو أن مصدر الشر يكمن في المجتمع ويمكن لبنية المجتمع المنظم بشكل سيء أن تولد مشاعر الحقد والكراهية والبغضاء في النفوس، وأن تتسبب في انتشار الفساد على مختلف المستويات والأصعدة، وتؤدي آليات البنية المختلفة إلى إعادة إنتاج الثقافة الفاسدة والمفسدة عبر الأجيال. ماهي الآليات التي تقف خلف النوازع الشريرة والخيرة للبشر من منظور علم النفس؟. ينبثق الشر عن نمط من أنماط نمو الشخصية مرتبط بالتنشئة الاجتماعية غير السليمة في الأسر المختلفة. يتعرض الأفراد في المجتمع المنظم بشكل سيء لتنشئة اجتماعية غير سليمة تتسبب في بزوغ مشاعر البغض والحقد وانتشارهما على نطاق واسع. ويميل النزوع إلى الشر في ظل المناخ

الأسري السلبي إلى الترسخ في النفوس ليصبح جزءاً لا يتجزأ من استعدادات الشخصية، ثم يأخذ بعد ذلك أبعاداً اجتماعية وسياسية من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي.

ولفهم هذه الظاهرة، يتم الاعتماد على نموذج نظري صاغه مايكل دانيالز (*Michael*)

؛ *Daniel*

ينبني هذا النموذج على محورين:

الاول: التعاطف *l'empathie* في مقابل التمرکز حول

الذات *l'égoctrisme*

الثاني: النزوع إلى أعمال البر مقابل النزوع إلى الإساءة والإيذاء *malfaisance*

يهدف النموذج المقترح إلى تقديم جواب على السؤال التالي:

ما الذي يجعل الناس قادرين على فعل الشر؟

ويرتكز على مصادرة أساسية مفادها أن وجود كل من الخير والشر يأتي كنتيجة لتشكّل

الضمير الأخلاقي لدى الفرد والقدرة على إصدار الأحكام الأخلاقية.

ويقترض النموذج المقترح، على خلاف ما ذهب إليه مفكرو ما بعد الحداثة ممن يعتقدون

بنسبية الأخلاق، أن الأحكام الأخلاقية المتعلقة بقضايا الخير والشر هي أحكام ذات صلاحية

كونية ما دام كل حكم يقوم على تقديرات عقلانية لما هو خير أو شر. وأما ما يبرر هذا القول فهو

الإيمان بأن جودة الحياة تستلزم توفر بعض الضروريات كالمأكل والمسكن، والأمن المالي، والعيش في

مجتمع عادل ومستقر، والحاجة إلى المحبة والاحترام، والقدرة على تفعيل المهارات الذاتية، وضمان

الحياة الكريمة، وما إلى ذلك. وأما مفهوم الشر فهو يدل على كل ما ينغص حياة البشر ويجول دون

إمكانية العيش بشكل طبيعي كالأزمات، والموت المفاجئ أو غير الطبيعي، والخوف، والاكنتاب،

والفقر المدقع، والعنف، والتهميش.

وإنه لمن المهم التمييز بين تلك الخيرات أو الحاجات الكونية البسيطة وبين الخيرات النسبية

المتعلقة بفرد بعينه أو بجماعة بشرية بعينها بما في ذلك الحاجات التي تقرها أيديولوجية معينة. تشمل

الحاجات النسبية الثروة المادية، والشهرة، وصفاء العرق، والامتثال، والتقوى الدينية، الخ. إن

معظم الشرور، التي ما فتئت تعاني منها الإنسانية منذ أمد بعيد، تنشأ عن الرغبة في نشر الحاجات

النسبية والأيديولوجية وفرضها في المجتمع على حساب الخيرات الكونية.

وكثيرا ما تأتي المصائب من جهة الطبيعة:

فقد تنجم عن الزلازل والأوبئة أو عن الحيوانات المفترسة. إلا أن الشر الذي تتسبب فيه الطبيعة ليست له دلالة أخلاقية، لأن الطبيعة في ذاتها ليست خيرة ولا شريرة، وإنما هي موجودة فحسب؛ فهي محايدة من الناحية الأخلاقية وإن كانت بعض المذاهب الدينية تعتبرها عقابا إلهيا على الفساد الأخلاقي والمس بالمقدسات الدينية. والحقيقة أن الشر إنما يتحدد من حيث أنه ضرر غير مستحق يلحقه شخص بشخص آخر.

يمكن الاعتراض على هذا التحديد بالقول إن الضرر الذي يلحق بشخص ما يمكن أن لا يكون مستحقا ولا مبررا. يمكن مواجهة هذا النقد من منطلق أن الواجب الأخلاقي يلزمنا بحماية المجتمع وضمان سلامة وأمن المواطنين ورفاهيتهم. ولكي يكون تحييد القاتل المتسلسل فعلا أخلاقيا فلا يجب أن يكون الإقدام عليه بدافع الرغبة في الانتقام منه، وإلا فلن يكون هناك فرق بين دوافع القاضي ودوافع المجرم، حيث يصبح الجميع خاضعا لنفس النوازع الشريرة. ولذلك لزم أن تكون وظيفة الحد الأدنى للعقوبة المبررة التي يستحقها المجرم هي الحيلولة دون حدوث شر أكبر غير مبرر. وبناء عليه، فإن العقاب المعقول هو العقاب الذي يتناسب مع الفعل المقترف من حيث قدرته على إيقاف تسلسل الأحداث الرهيبة.

إلا أن التعريف السابق للشر بالمعنى الأخلاقي للكلمة بوصفه الأذى غير المبرر وغير المستحق الذي يلحقه الفرد بغيره يظل ناقصا ما لم يشمل نية الإقدام على الفعل. فقد حصل الاتفاق على أن الفعل لا يعتبر شريرا أو خيرا إلا إذا أقدم المرء عليه عن طواعية واختيار. والملاحظ أن معظم الأفعال الشريرة الجارية في الحياة اليومية هي من نوع الأفعال غير الإرادية؛ ولذلك كان من اللازم إضافة تمييز آخر إلى جانب التمييز السابق بين الشر المبرر (العقاب) والشر غير المبرر، وهو التمييز بين أفعال الشر القصدية وغير القصدية. يرتبط الشر غير المقصود بالسماوات المؤذية لنمط من الشخصية ونوازعها الفاسدة كالأنانية، والحسد، والغيرة، والخذلان، والوحشية، والبخل وما إلى ذلك من الصفات المذمومة. إن الأفراد الذين اكتسبوا هذه السماوات الضارة لا يلحقون الأذى بالغير عن قصد وإصرار، وإنما يتصرفون بشكل تلقائي وفقا لطبيعة مزاجهم.

(يتبع)